السنة: 2020 المجلد: 05 العدد: 02 ص ص: 146 - 169
EISSN 2676-1645 ISSN 2543-375X

البعد المغاربي للسياسة الخارجية الجزائرية بين فرص تفعيل الاتحاد المغاربي والتحديات الإقليمية والدولية.

The Maghreb Territorial Dimension of the Algerian Foreign Policy Between the Opportunities to Make the Arab Maghreb Union Operational and the Territorial and International Challenges.

بشير بودلال[1]، جامعة الجزائر–3، الجزائر
boudellal.bachir@univ-alger3.dz

تاريخ الإرسال: 20019/10/28 تاريخ القبول: 2020/03/08

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مكانة المغرب العربي في أجندة السياسة الخارجية الجزائرية، وذلك باعتبار الامتداد المغاربي الجغرافي للدولة الجزائرية وموروثها الحضاري والسوسيو اقتصادي وكذا أجندتها الأمنية، يؤهلها لتأدية دور جيواستراتيجي مهم لتفعيل التكتل المغاربي عبر تكثيف التعاون والتنسيق البيني وإيجاد حل للأزمة الليبية الراهنة، ناهيك عن تصفية الخلافات الجزائرية المغربية، وضرورة تجاوز مختلف التحديات والرهانات الإقليمية والدولية.

لقد تم هندسة بحثنا وفق مقاربة منهجية واضحة ومتكاملة، وذلك باستخدام المناهج والمقتربات النظرية المناسبة خاصة المنهج الوصفي والتاريخي والمنهج المقارن، ومقتربات مهمة في هذا النوع من الأبحاث خاصة نظرية الدور ونظرية النظم والنظرية الواقعية التي تعتبر أكثر المقتربات النظرية ملاءمة. إن هذه المناهج والمقتربات مكنتنا من الوصول لنتائج تتعلق براهن العلاقات الجزائرية المغاربية، والآليات الكفيلة بتفعيل الاتحاد المغاربي في ظل تحولات وتحديات إقليمية ودولية متسارعة وبالغة التعقيد.

[1] - المؤلف المراسل

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الجزائرية – العلاقات الجزائرية المغاربية – الاتحاد المغاربي – تفعيل اتحاد المغرب العربي – التحديات الإقليمية والدولية.

Abstract:

The objective of the herein study is to emphasize the importance of the Arab Maghreb Union from the standpoint of the Algerian foreign policy, and this by taking into account the fact that the geographical extent of the Algerian state and its cultural and socio-economic heritage as well as its security agenda, gives it an important geo-strategic role in making the Arab Maghreb Union operational by intensifying cooperation and inter-coordination and working towards ending the current Libyan crisis, without omitting to mention the resolution of the Algerian-Moroccan disputes, and the need to overcome the various regional and international challenges and issues.

Our research has been developed according to a clear and complementary methodological approach, and this through the use of appropriate theoretical methods and approaches, including descriptive, historical and comparative approaches, as well as important approaches in this type of research, notably; role theory, systems theory and realism theory, which are considered to be the most appropriate theoretical approaches.

These methods and approaches have allowed us to achieve results related to the current relations between Algeria and Maghreb countries as well as to make the Arab Maghreb Union operational in the light of accelerating territorial and international transformations and challenges that are extremely complex.

Keywords:

Algerian foreign policy, Algerian-Maghreb relations, Arab Maghreb Union, Arab Maghreb, Territorial and international challenges.

مقدمة:

تشهد المنطقة العربية في السنوات الأخيرة تسارعا غير مسبوق للأحداث والتغيرات على الساحات المحلية والإقليمية والدولية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والإستراتيجية، خاصة منذ 2011 أو ما اصطلح بعض الباحثين وصفه بالربيع العربي. وأفرز هذا الوضع تداعيات عميقة وخطيرة على الدول الوطنية، وأجبر صناع القرار على ضرورة تقييم وإعادة ضبط أجندات السياسة العامة في الدول ببعديها الداخلي والخارجي "السياسة الخارجية" لإدارة كل الملفات والقضايا المستجدة المطروحة على صناع القرار.

تأسيسا على ما سبق ازدادت أهمية السياسة الخارجية للدول الوطنية العربية لتعاظم التأثير المتبادل بين السياق الداخلي والخارجي داخل الدول. فتأمين الدول لحدودها والدفاع عن قيمها ومصالحها فرض عليها ضرورة زيادة الاهتمام بالسياسة الخارجية في ظل التجمعات والتكتلات الإقليمية والدولية، وتزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل وتدويل السياسة والأمن والاقتصاد، وتصاعد التهديدات العابرة للحدود الوطنية، حيث أن دولة مركزية كبرى كالجزائر أصبحت تولي الملف الخارجي أهمية قصوى واستثنائية من قبل صناع القرار لإدراكهم بأن المقومات والمقدرات الهائلة للبلد تسمح له بتأدية دور محوري وحاسم في فضاءه الحيوي سواء المغاربي أو الإفريقي أو المتوسطي وحتى الدولي، وهو ما انكبت عليه مؤسسات البلد المعنية بالشأن الخارجي رغم الأحداث والتحولات الداخلية العميقة والمتسارعة.

ولطالما سعت الجزائر لتوسيع علاقاتها مع الدول الأخرى وحرصت على احترام الثوابت والأسس الإستراتيجية لمبادئ سياستها الخارجية دون إغفال الانفتاح على مبادئ أخرى لتحيين سياساتها الإقليمية والدولية حتى تتلاءم وإدارة الملفات والقضايا الإقليمية والدولية المطروحة، وأولت الجزائر أبعاد سياستها الخارجية الأهمية حسب الامتداد التاريخي والجغرافي والحضاري والمصلحي، فنجد أن من أكثر الدوائر أهمية لدى صناع القرار الخارجي

الجزائري الدائرة المغاربية، ويمكن اعتبار هذا الارتباط المتين من الزاوية الجيوبوليتيكية طبيعي ومصيري في آن واحد، ويمكن وصف علاقة الجزائر بالمنطقة المغاربية على أنها التزام مبدئي وواقعي، بحيث أن البعد المغاربي للسياسية الخارجية الجزائرية، وما يطرحه من نقاط وتشارك، وباعتبار الجزائر قلب المنطقة المغاربية، نظرا لموقعها بين الدول المشكلة للفضاء المغاربي، كل هذه المعطيات تؤهلها لتكون نقطة قوة في الإقليم في مواجهة التجمعات والتكتلات الإقليمية والدولية الأخرى، وخاصة من خلال تفعيل الاتحاد المغاربي وما يحمله هذا المشروع من فرص وقيود وتحديات ورهانات.

انطلاقا من المقدمات الأساسية السابقة نحاول من خلال دراستنا هذه تحليل البعد المغاربي للسياسة الخارجية الجزائرية بكل تفاعلاته ورهاناته وقيوده، مركزين على أهم الفرص المتاحة لإعادة تقويم وتفعيل الاتحاد المغاربي لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية، وكسب قوة تفاوضية تؤهل المنطقة ودولها وشعوبها إلى تحصيل وصيانة قيمها ومصالحها والدفاع عنها.

كما نحاول تسليط الضوء على أهم التحديات الأمنية والإستراتيجية محليا وإقليميا ودوليا والتي تعتبر عوائق لتفعيل الفضاء المغاربي، ومن جهة معاكسة فرصا كفيلة بإنجاح مسار تفعيل الاتحاد المغاربي، وخاصة سيرورة العلاقات البينية بين دول المغرب العربي، وتحديدا العلاقات الجزائرية المغربية باعتبار البلدين أهم الكيانات السياسية المغاربية وديناميكية علاقاتهما الثنائية تؤثر على المنطقة المغاربية برمتها، وكذلك قضية الصحراء الغربية، وتداعيات الأزمة الليبية، ناهيك عن مراحل الانتقال الديمقراطي في كل من تونس والجزائر، والتهديدات الأمنية والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة، إضافة إلى التحولات الدولية المتسارعة في النظام السياسي الدولي فواعله وتفاعلاته، ونناقش ونحلل كل هذه القضايا والملفات وتأثيراتها على الجزائر وأدوارها وسياساتها الداخلية والإقليمية والدولية، وعليه نحاول الإجابة عبر محاور وعناصر دراستنا هذه على الإشكالية التالية:

إلى أي درجة يؤدي التركيز على البعد المغاربي في السياسة الخارجية الجزائرية دور العامل الحاسم والجوهري في دفع وتفعيل الاتحاد المغاربي في ظل التحولات والتحديات الإقليمية والدولية الراهنة؟

وقصد الإجابة على الإشكالية المركزية المطروحة نفككها للتساؤلات الفرعية الآتية:

1) ماهي محددات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الإقليم المغاربي؟.

2) ماهي أبرز التحديات الإقليمية والدولية التي تواجه السياسة الخارجية الجزائرية في بعدها المغاربي؟

3) ماهي الفرص الواقعية في تفعيل الاتحاد المغاربي ودور الجزائر في ذلك، في ظل التحولات الإقليمية والدولية؟

وعلى اعتبار أن الفرضيات إجابات مسبقة تثبتها أو تنفيها خطوات الدراسة ننطلق في دراستنا من الفرضيات التالية:

1) إذا زاد ثقل العوامل التاريخية والجغرافية والحضارية والقيمية والمصلحية في صياغة سياسة الجزائر الخارجية، فإن ذلك ينعكس في تقوية النزعة المغاربية في السلوك السياسي الجزائري الخارجي.

2) كلما زاد حضور البعد المغاربي في سياسة الجزائر الخارجية، كلما زادت فرص إنجاح مساعي تسوية الأزمات البينية وتفعيل الاتحاد المغاربي.

3) كلما زاد تأثير الجهود الجزائرية الهادفة لتفعيل الاتحاد المغاربي، كلما أمكن الاستجابة والتكيف مع التحولات الإقليمية والدولية الراهنة.

وأهمية الموضوع تزداد مع بروز التكتلات الإقليمية والدولية، وتأديتها أدوارا حاسمة في السياسة العالمية، بحيث أصبح من الأهمية القصوى المساهمة في الحركية الفكرية والسياسية المعنية بالتكتل المغاربي، وخاصة تحيين وتقديم دراسات جادة وعميقة تصدت للموضوع، فالبحث في الموضوع يمكننا من الاقتراب علميا من انشغال أساسي في منطقة المغرب العربي، وهو الاتحاد المغاربي، وفهم ديناميات المنطقة المغاربية وفواعلها وتفاعلاتها، وعمليا الوصول

الى تحليلات وخلاصات واستنتاجات تكون في متناول الراغبين والمهتمين والفاعلين على كل المستويات.

المقاربة المنهجية:

تم هندسة دراستنا هذه وفق مقاربة منهجية واضحة وضمنية في نموذج التحليل، وذلك بتوظيف واستعمال المناهج والمقتربات النظرية الأكثر ملائمة، وخاصة المنهج الوصفي وذلك من خلال سرد ووصف وتحليل أهم العناصر المرتبطة بالسياسة الخارجية الجزائرية بشكل عام وكل ما يرتبط بالاتحاد المغاربي، والمنهج التاريخي عبر تتبع كرونولوجي موجز للسياسات الجزائرية تجاه المغرب العربي والمنهج المقارن لموازنة ومقارنة السياسات البينية والإقليمية لدول المغرب العربي، وكذلك الفضاء المغاربي والتجمعات والتكتلات الإقليمية والدولية النظيرة.

كما استعنا بمقتربات نظرية، إذ ركزنا على نظرية الدور في السياسة الخارجية كأهم مقترب لتحليل دور الجزائر ومتابعة تغير الأدوار في المنطقة المغاربية، وبناء عليه تطور المدركات للفواعل، كما وظفنا مقترب النظم الذي استعنا به لتحليل محددات السلوك الخارجي للجزائر وكذلك الفواعل الإقليمية في النظام الإقليمي المغاربي، إضافة إلى النظرية الواقعية التي ترتكز على المصلحة والقوة كمحركين للتفاعل بين الدول، وهنا نستذكر أحد أهم مقولات ومسلمات المدرسة الواقعية من أن البحث عن القوة يشكل أساس سلوكيات الفاعلين السياسيين في النظام السياسي الدولي، والاتحاد المغاربي جزء من تفاعلات النظام الدولي.

نتطرق في هذه الدراسة لمحددات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الإقليم المغاربي، ثم نعرج لتناول البعد المغاربي للسياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات والرهانات الإقليمية والدولية، لننتقل لمحاولة تقديم رؤى وتصورات وصيغ للمشروع المغاربي في ظل التحولات الداخلية والإقليمية والدولية، وهذه الرؤى والتصورات والصيغ تحاول تقديم خارطة طريق لتقويم وتفعيل المشروع المغاربي.

محددات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الإقليم المغاربي:

تعبّر السياسة الخارجية للفواعل الدولية عن رؤاها ومواقفها تجاه قضايا إقليمية ودولية، تتبلور من مزيج من المبادئ والقيم والمواقف، وحيثيات النسق البيئي الداخلي أو ما يعرف في أدبيات العلوم السياسية "بالسياسة الداخلية"، إضافة للموروثات الحضارية-القيمية والأدوار التاريخية على مر العصور.

وتشكل ذات المواقف والمبادئ والقيم محددات السياسة الخارجية، فحين نحلل السياسة الخارجية للجزائر موضوع دراستنا هذه تستوقفنا مجموعة من المحددات الضابطة لسلوكها الخارجي خاصة تجاه الدول المغاربية باعتبارها الامتداد الطبيعي والجغرافي المباشر للجزائر، وتعتبر هذه المحددات بمثابة المتغيرات المحفزة أو الملزمة للجزائر لتعزيز دورها المغاربي وتفعيل أدوارها الإقليمية، وبالتداعي المنطقي أدوارها العالمية.

لقد أدى تصاعد مد الحراك العربي في موجتيه الأولى عام 2011، والثانية عام 2019، وسرعة الانتشار العبر دولاتي-للأزمات الوطنية التي أصبحت قابلة للتدويل أكثر من أي وقت مضى، مع التدفق المستمر لسرعة الاتصالات والمعلومات والتطور المذهل لتكنولوجيا وسائط التواصل والاتصال والمواصلات، إلى ظهور فجوة جديدة في محددات السلوك الجزائري الخارجي يتعين على صانع القرار الإسراع بضبطها وبلورة الخطط الإستراتيجية الكفيلة بتمكين صانع القرار الخارجي من أخذها بعين الاعتبار، حتى يحولها لمعطى يخدم السياسة الخارجية وأهدافها وليس إلى تهديدات وقيود تحد من هامش مناورة الجزائر اقليميا ودوليا.

المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الجزائرية:

تتعدد وتتكامل جملة من المحددات الناظمة لتحرك صانع القرار الخارجي الجزائري تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية، تتماهى مع أسس ومبادئ السياسة الداخلية الجزائرية، وفيما يلي نعرض بإيجاز لأهم محددات السياسة الخارجية الجزائرية الداخلية.

تحتل الجزائر كفاعل دولي وضعا ديبلوماسيا محوريا وهاما، ويفسر الموقع الجغرافي جانبا أساسيا من هذه الأهمية، فهي نقطة التقاء أوروبا وأفريقيا والعالم العربي، تمتد جغرافيا من البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية جنوبا، وهو موقع له أهميته الإستراتيجية، إذ يتوسط القارات الأربع، إفريقيا، أوروبا، آسيا وأمريكا، مشكلا معبرا أساسيا بين القارة الإفريقية وأوروبا، طالما أثبت أهميته العسكرية والتجارية طيلة القرون السابقة. كما تتوفر الجزائر على حدود برية واسعة (أكثر من 7000 كم) مع سبع دول مجاورة وحدود بحرية تبلغ 1200 كم (العيدي، 2017، ص 60).

تقع الجزائر شمال القارة الإفريقية وتبلغ مساحتها 2.381.741 كم^2 ولديها حدود برية مع كل دول المغرب العربي بما فيها 42 كم مع الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية الشعبية (فرحاتي وأوشريف، 2016، ص ص 208-209).

ولأن الجغرافيا تعد في مقدمة العوامل المادية الأكثر ثباتا، فإن هذا الموقع الجغرافي أهّلها للاضطلاع بمكانة إقليمية متميزة على الصعيد المغاربي باعتبارها حلقة ترابط استراتيجية بين دول المغرب العربي وهو ما رشحها لتأدية دور مهم في التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية في النظام الفرعي المغاربي، وعلى الصعيد المتوسطي تشرف الجزائر كما أسلفنا على شريط ساحلي مهم يقدر بأكثر من 1200 كم على الضفة الجنوبية للمتوسط، وهو ما يجعلها بحق منطقة استراتيجية في علاقاتها بين شمال وجنوب حوض المتوسط، أما على الصعيد الإفريقي فتعد الجزائر المنفذ الإفريقي الأساسي إلى القارة الأوروبية (بن عنتر، 2005، ص 43).

هذا الموقع جعل السياسة الخارجية الجزائرية تتعامل بتقديرات متماثلة بمجالات الاهتمام الجيوسياسية وذلك بالتركيز على المغرب العربي أساسا، وبشكل أوسع إفريقيا، لتتوسع في ما بعد اهتمامها نحو أوروبا وباقي العالم (برقوق، 2007).

يعد العنصر السكاني أيضا متغيرا مؤثرا في تقدير الوزن السياسي للدولة في محيطها الإقليمي ويدخل في حسابه حجم ونوعيه السكان ودرجة التجانس المجتمعي.

القدرات الاقتصادية والعسكرية:

تملك الجزائر العديد من المقومات الطبيعية والطاقوية ساهمت في تأديتها دور مهم في مجالها الإقليمي، حيث تعتبر الهيدروكربونات من غاز وبترول العصب الحيوي للاقتصاد الجزائري، إذ تحتل الجزائر المركز السابع عربيا في احتياطي النفط الخام المؤكد، الذي يصل إلى 12,2 مليار برميل، حسب التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الدول العربية المصدرة للبترول، كما جاءت الجزائر في المركز الرابع عربيا في احتياطي الغاز الطبيعي، إذ يصل احتياطيها المؤكد من الغاز الطبيعي إلى 4,5 ترليون متر مكعب، وبنسبة 2,3٪ عالميا (العيدي، ص ص 62-63).

كما تمتلك الجزائر ثروة معدنية هائلة أساسها الفوسفات والحديد والزنك والزئبق والنحاس والذهب إضافة إلى احتياطي هام من المادة الإستراتيجية اليورانيوم (قريقة، 2004، ص 26).

إن عوامل القوة الاقتصادية توفر عناصر تعزيز قوة الدولة وفعالية سياستها الخارجية، خصوصا إذا كانت مندمجة ضمن رؤية شاملة لمفهوم القوة والنفوذ في السياسات الإقليمية والدولية، ورغم مقومات الجزائر الاقتصادية الهائلة فإنها تبقى رهينة تقلبات أسعار المحروقات في السوق الدولية، وكذلك عدم تنوع وتنافسية الاقتصاد الجزائري وحاجته لإصلاحات هيكلية عميقة وجريئة، وذلك لجعل الاقتصاد وليس النفط والغاز أحد عناصر الثقل الديبلوماسي للجزائر.

أما بالنسبة للقدرات العسكرية فهي تشكل أحد مظاهر قوة الدولة، وأداة أساسية لتحقيق سياستها الخارجية، وتمتلك الجزائر حاليا أكبر قوة عسكرية في شمال إفريقيا من حيث التعداد البشري ومستوى ونوع التسليح وحجم الإنفاق العسكري، وفي غياب معطيات إحصائية دقيقة عن مؤسسة

الجيش الوطني الشعبي تربط دراسات حديثة بين درجة تطوره وحجم الإنفاق المالي والميزانيات المرصودة لتحديث واقتناء منظومات الأسلحة، إذ بلغ حجم الإنفاق العسكري سنة 2011، 8,2 مليار دولار بعدما كان في حدود 3 مليار دولار سنة 2002 بنسبة 4,85٪ من إجمالي الناتج الداخلي الخام (العيدي، 2017، ص 63).

تبدو القدرات العسكرية للجزائر لافتة ومتناسبة مع مساحة الإقليم وعدد السكان، ولكن أيضا مع الأهمية المتزايدة للموقع الجيوسياسي للبلد، وحجم التهديدات الإقليمية والدولية المحيطة به.

الإطار السياسي:

تعكس سيرورة النظام السياسي في الجزائر تداخل مجموعة من العوامل والمحددات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، يرتبط قسم من هذه العوامل بالإرث الاستعماري وانعكاسات حرب التحرير، ويعود قسم آخر إلى نشأة وتطور آليات ممارسة السلطة وإدارة التحديات خلال أكثر من خمسة عقود كاملة انتهت إلى حراك شعبي يطرح بعمق ضرورة تغيير جذري للنظام السياسي يمس مصدر الشرعية والآليات الدستورية للسلطة والمؤسسات والسياسات والتنظيمات والآليات والأشخاص.

بالنسبة للنظام السياسي الجزائري، فعلى مستوى الطبيعة الشكلية ساير النظام السياسي الجزائري مرحلتين هما الأحادية السياسية من 1962 إلى 1989، ومرحلة التعددية من 1989 إلى الفترة الراهنة، أما فيما يخص التوصيف الدستوري للنظام السياسي الجزائري فهو ينتمي لطبيعة النظم الشبه رئاسية أما في الواقع الممارساتي يمكن وصفه بالنظام الرئاسوي إذا صح التعبير لسيطرة وتضخم صلاحيات منصب رئيس الجمهورية.

في هذا السياق، يمكننا الحديث عن قدرة النظام السياسي الجزائري على التجدد في كل المراحل، حيث يتم التضحية بزمر قديمة مترهلة ومنهزمة، وتصعيد زمر جديدة قوية تجلب معها عناصر جديدة ومغمورة من النظام والمجتمع، وهذه العملية اعتاد عليها النظام غير أن التحديات الجديدة تجعل من

الصعب إعادة إنتاج نفس الزمر الحاكمة في ظل الحراك الشعبي الراهن والذي يطرح مطالب عميقة وجوهرية (مشري، 2007، ص ص 407-415).

كما أن النظام يعاني من أزمات وانقسامات وصراعات أجنحة، وتدل الأحداث الجارية أن التحولات مهما تكن عميقة فإن جوهر النظام لم يتغير، خصوصا اعتماده على الريع وضعف البنية المؤسسية (قيرة وآخرون، 2009، ص 280).

إجرائيا ومؤسسيا، ومع سيطرة المؤسسة الرئاسية في صنع السياسة الخارجية الجزائرية، إلا أن هناك مؤسسات أخرى على غرار المجلس الدستوري والبرلمان بغرفتيه ووزارة الخارجية، فيما يخص المواضيع والقضايا المغاربية تناقش على مستوى مديرية المغرب العربي، إضافة إلى بعض الأجهزة والوكالات المتخصصة.

فعليا بؤرة صنع القرار الخارجي الجزائري عموما وتجاه المنطقة المغاربية هي رئاسة الجمهورية بالاشتراك مع المؤسسة العسكرية في إطار مسار معقد وهجين عسكري-مدني لصنع القرار في الجزائر.

وفيما يخص المحددات القيمية للسياسة الخارجية الجزائرية هناك البعد الوطني الداخلي، والبعد القيمي، والبعد السلمي، والبعد التنموي، والبعد التضامني.

أما بالنسبة للمحددات الخارجية والبيئة الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية الجزائرية فنجملها فيما يلي:

المحدد الأمني: تهندسه خارطة التهديدات والرهانات الإقليمية والدولية.

المحدد السياسي: والذي يضبطه تردد العلاقات الديبلوماسية البينية والإقليمية، وخاصة بيئة إقليمية يبرز فيها الثقل التاريخي والسياسي والاقتصادي والجغرافي للجزائر، مما يؤهلها لتأدية دور الدولة المركز في منطقة المغرب العربي، بل إن مكانة الجزائر وثقلها الجيوسياسي يجعلان منها زعيمة المغرب العربي (Merouani, 2005, p. 19)، ويشكل هذا المعطى

باستمرار منطلقا لصياغة تصور الدور الإيجابي على المستوى الإقليمي إدراكا وأداء.

المحدد الاقتصادي: مع التطور الذي شهدته الجزائر في المجال الاقتصادي والأزمات التي شهدها الاقتصاد الجزائري، فإن المحددات الاقتصادية أصبحت بارزة وتؤثر في ضبط المصالح ورسم السياسات وتحديد الفرص الاقتصادية والاستثمارية والاعتماد المتبادل والدفع لسياسات إقليمية تكاملية.

البعد المغاربي للسياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات والرهانات الإقليمية والدولية:

انتماء الجزائر الجغرافي مع تداخل اعتبارات أخرى، تفسر الجذب الإستراتيجي للجزائر تجاه الدائرة المغاربية، فهي حقيقة قلب التفاعلات في منطقة المغرب العربي، والكثير من الفواعل الدولية يتعاملون معها على هذا الأساس منذ عقود (بلخيرات، 2017).

الجزائر بلد بالغ الأهمية من الناحية الجيوبوليتيكية ولديها ثوابت وأسس استراتيجية في سياستها الخارجية وخاصة إشاعة والدفاع عن قيم السلم والإسهام بفعالية في إحلال الأمن والسلم إقليميا ودوليا في نظام سياسي دولي شديد التعقيد، بحيث تعمل الجزائر بتوظيف مجمل مقوماتها ومقدراتها على مواجهة تحدياته ورهاناته.

تحدي تحولات النظام الدولي:

كل نظام دولي له نوعين من البنى، البنية المادية والتي تتعلق بعدد القوى العظمى الموجودة وطبيعة العلاقات السائدة فيما بينها، أو بإختصار ما يسمى التوزيع المادي للقوة في النظام السياسي الدولي، أما البنية الثقافية تتعلق بطبيعة القيم والأفكار السائدة، والتي تشكل المرجعية القيمية والفكرية للنظام السياسي الدولي السائد في مرحلة ما.

يمكن القول أن الجزائر لها رؤية مبدئية للعلاقات الدولية تختلف درجة التعبير عنها على حسب تحولات النظام السياسي الدولي، فهذه التحولات لم

تغير في أي وقت من الأوقات وفي أصعب الظروف التي مرت بها الجزائر في تسعينات القرن العشرين من طبيعة وجوهر تلك الرؤية المبدئية، ولكن هذه التحولات هي في المساحة المتوفرة للتعبير عنها (عبد الحي، 2016).

كما يمكن لفت الانتباه أن منطقة المغرب العربي أصبحت منطقة الجذب الاستراتيجي والتصادم بين القوى الدولية والاقليمية، وهذا يشكل تحديا حقيقيا للجزائر وللدول المغاربية.

تحدي العلاقات البينية الجزائرية المغاربية: .

تعرف العلاقات الجزائرية المغاربية منذ الاستقلال استقرارا نسبيا رغم التوتر البيني والمزمن الذي تشهده العلاقات الجزائرية المغربية بسبب عوامل متعددة ومعقدة، إضافة للأزمة الليبية منذ 2011 والتي أصبحت من أهم التحديات المطروحة أمام صانع القرار الجزائري.

وفيما يلي نستعرض أهم التحديات التي تواجه صانع القرار السياسي السيادي الجزائري في إدارته للعلاقات المغاربية:

- تحدي التوتر البيني والمزمن في العلاقات الجزائرية المغربية: .

العلاقات الجزائرية المغربية غير مستقرة وتتفاعل في هذه العلاقة عوامل تنافسية/صراعية تقليدية وطارئة، ويتعين التطرق إلى العلاقات الجزائرية المغربية كخطوة أساسية لفهم دينامية العلاقات المغاربية برمتها، وذلك بسبب مقومات ونفوذ الدولتين.

يعتبر التنافس بين الجزائر والمغرب على موقع الدولة المركز في النظام الإقليمي المغاربي هو المتغير الرئيسي والحاسم لتفسير مظاهر التوتر والصراع والتنازع بين البلدين، وكل المظاهر الأخرى للتوتر والصراع والتنازع هي تعبيرات مختلفة تختفي كلها وراء هذا المتغير الرئيسي (بن عنتر، 2015).

إذن، فالخلافات الجزائرية المغربية والتي تتمظهر في شكل نزاع حدودي، وخلافات حول العديد من الملفات، أهمها الملف الليبي حيث رفضت الجزائر أي تدخل أجنبي في ليبيا متمسكة بمبدأ ثابت في سياستها الخارجية وهو مبدأ

عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بينما دعم المغرب التدخل في ليبيا، وكذلك ملف تأمين الحدود المشتركة ومحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة السرية.

تعتبر قضية الصحراء الغربية أبرز قضايا الخلاف الجزائري المغربي منذ منتصف سبعينات القرن العشرين، حيث أصبحت القضية نقطة خلاف حقيقية بين البلدين (بن عنتر، 2015)، واتسم وضع العلاقات حينها حصول تقدم مضطرد للدور والأداء الجزائري وسط ترحيب لافت من قوى دولية عديدة، ويبدو أن الهدف كان سعي قوى أساسية في النظام الدولي لإحداث توازن إقليمي يضمن استمرار النزاع وتعقيده.

وواضح أن هذه الإستراتيجية من فواعل النظام الدولي وخاصة القوى الأورو-أطلسية وحلفائها الهدف منها استنزاف البلدين وتعطيل آلية عمل العمل المغاربي المشترك وخدمة قيم ومصالح القوى الغربية وحلفائها.

- تحدي التفاعلات البينية بين الأنظمة السياسية المغاربية:

كما وضحنا سالفا، فإن الجزائر والمغرب ولمقومات هائلة بالنسبة للجزائر ونسبية بالنسبة للمغرب هما البلدان اللذان يتطلعان لدور إقليمي مغاربي كدولة مركز، في حين أن بقية الدول المغاربية غير معنية بهذا النوع من التطلعات لأسباب موضوعية، فتونس لديها سياساتها البراغماتية والتركيز على التنمية وقضاياها الداخلية، وليبيا بعد رحيل نظام القذافي أصبحت تعاني من انهيار الدولة والتدخلات الإقليمية والدولية، وموريتانيا بلد معزول وتحدياته الأساسية تنموية واقتصادية.

إن التفاعلات البينية تتم وتتطور في مشهد إقليمي غير متجانس، إذ يمكن تصنيف المغرب العربي إلى أربعة فئات رئيسية: الدول الانتقالية (تونس): الدول المتأزمة-المضطربة (ليبيا)، والدول التسلطية-الانتقالية (الجزائر، المغرب، موريتانيا) مع اختلاف في طبيعة ودرجة التسلطية (بن عنتر، 2015). وبالتالي، فإن النمط السائد هي الدول التسلطية الكوربوراتية (التعاضدية) التي تهيمن على كل مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بلدان

المغرب العربي، ما يخلق متاعب وتوترات مزمنة على مستوى الإقليم والتأثير على التفاعلات الإقليمية وخاصة على تونس وانتقالها الديمقراطي، والأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية والتهديدات الحقيقية الناتجة عنها، فهي مصدر خلافات سياسية مغاربية بينية، وعدم استقرار إقليمي (مركز الدراسات الاستراتيجية والديبلوماسية، 2018)، والأخطر منصة دولية لاستهداف الإقليم المغاربي ونقل نزاعات الشرق الأوسط لساحاته.

تحدي الأزمات الإقليمية:

شهدت المنطقة العربية تحولات عميقة وشاملة خاصة بعد الحراك العربي عام 2011، وما نتج عنه من انتكاسات وحروب وأزمات، وبروز دور مباشر لقوى إقليمية ودولية في تأجيج وتوظيف هذه الأزمات.

لقد اشتعلت أزمات بنيوية معقدة في كثير من البلدان العربية على غرار ليبيا وسوريا واليمن، وهو ما يؤثر على منطقة المغرب العربي بحكم ترابط التأثيرات السياسية والجيواستراتيجية على عموم المنطقة.

في تقدير الباحث فإن تحدي الأزمات الإقليمية حقيقي وملموس مع وجود مؤشرات ومعطيات إلى بداية تأثر دول مغاربية بتحولات واستقطابات المشرق والخليج والشرق الأوسط عموما، حيث أن دول مغاربية كالمغرب رهن سياساته بالمحور الخليجي، وكذلك موريتانيا أصبحت تتبنى مواقف شديدة الارتباط بأجندات خليجية أساسا، ولا يخفى على المتابع أن هذه المواقف يمكن وصفها بالانتهازية نظير مساعدات مالية، وليست نتيجة لاقتناع صانع القرار في كل من المغرب وموريتانيا بالسياسات الخليجية ومدى ملائمتها للمصالح المغربية والموريتانية، وخطورتها الأكيدة على الاستقرار في البلدين وفي المغرب العربي.

المشروع المغاربي في ظل التحولات والتحديات الداخلية والإقليمية والدولية: نحو إعادة تقويم وتفعيل:

تعتبر المنطقة المغاربية من أكثر مناطق العالم حساسية وتأثرا بالتحولات الجارية الداخلية والإقليمية وعلى مستوى السياسة العالمية. كما أنها تشهد تنافسا وصراعا دوليا محتدما، وسياسات نفوذ إقليمية ودولية في ظل بروز

مؤشرات على جيوبوليتيك عالمي جديد قيد التشكل. ورغم تبلور العمل المغاربي في تأسيس مبكر لاتحاد المغرب العربي منذ قمة زرالدة عام 1988م، والتوقيع رسميا على معاهدة التأسيس في مراكش عام 1991م، إلا أنه بقي رهينة السياسات القطرية لكل دولة على حدة، وطغيان الهاجس الأمني في غياب رؤية إستراتيجية عميقة ومبتكرة بإمكانها توظيف عوامل القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبشرية والعسكرية في بناء نظام إقليمي مغاربي يكفل الاستجابة للطموح المبدئي الجارف في اندماج ووحدة الشعوب المغاربية (دريس، 2017، ص ص 147-162).

ولقد أدى هذا الوضع إلى تشتت دول المغرب العربي وإحداث فراغ استراتيجي خطير، وازداد الوضع خطورة في السنوات الأخيرة مع التطورات والتحولات الداخلية العميقة والمتسارعة، إضافة لدور هام وخطير يؤديه العامل الخارجي في تعطيل وتعثر المسار التكاملي والاندماجي والوحدوي للفضاء المغاربي، ومنع انطلاقته الحضارية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية، وهو ما أدى إلى اختلال إضافي في ميزان القوى، بحيث أصبحت دول المنطقة المغاربية مكشوفة تماما أمام المشاريع الغربية والدولية والإقليمية المتنافسة، وسياسات النفوذ والهيمنة على مقدرات الدول والشعوب المغاربية.

وفي ظل هذه التحديات الجسيمة كان ضروريا وحتميا أن تعمل النخب وتبادر إلى البحث عن رؤى وتصورات وصيغ ومشاريع عملية ومبتكرة لتفعيل الاتحاد المغاربي، كهدف استراتيجي لقادة دول منطقة المغرب العربي ونخبه وشعوبه.

ولأن المعوقات الأساسية أمام المشروع المغاربي هي ذات طابع سياسي، وبالتالي فإن أول الخطوات هي توفر إرادة سياسية حقيقية لدى صناع القرار في دول المغرب العربي حول ضرورة وحتمية تفعيل المشروع المغاربي.

يتعين على قادة دول المغرب العربي التحلي بثقافة الدولة والجدية والمصداقية وذلك بتفعيل وتنفيذ العديد من الاتفاقيات الموقعة والمصادق عليها، وخاصة اتفاقيات اقامة منطقة التبادل الحر واتفاقية الوحدة الجمركية، واتفاقية إنشاء

سوق مشتركة لدول المغرب العربي، واتفاقية حرية انتقال المواطنين في المغرب العربي وكذلك السلع والخدمات ورؤوس الأموال، واتفاقيات أخرى متعلقة بالتعاون والتنسيق في الميادين العلمية والثقافية والاجتماعية والإعلامية والصحية (دريس، 2017).

إن تفعيل وإعادة تشكيل هياكل السياسات المغاربية تستوجب من صانعي القرار والنخب في دول المغرب العربي أن يتعاملوا مع سياسات القوى الكبرى من منطلق العقلانية والبرغماتية (عياد، 2018، ص ص 12-44)، ويتعين كذلك التكيف مع تحولات داخلية وإقليمية ودولية متسارعة ومعقدة، وخاصة القيام بإصلاحات سياسية شجاعة وعميقة، وإطلاق الحريات العامة والفردية والدمقرطة، واحترام قيم المواطنة ودولة القانون، وبناء الإنسان والاهتمام بالموارد البشرية، وخاصة التسريع بالإصلاحات المؤسسية والتشريعية والتنظيمية الضرورية، وكذلك الاهتمام بترقية المجتمع المدني والرأي العام، وتشبيك العلاقات الاقتصادية والمصالح (عياد، ص ص 12-44).

تعتبر هذه الخطوات ضرورية ومستعجلة للوصول إلى مرحلة التنسيق في القضايا السياسية والسيادية، وخاصة صياغة سياسات خارجية ودفاعية مشتركة، والتنسيق في القضايا الحدودية والإستراتيجية وبحث إمكانية إقامة نظام أمن مغاربي مشترك كمخرج نهائي من المعضلة الأمنية المزمنة لدى قادة ونخب دول المغرب العربي (بن عنتر، 2014، ص ص 31-62).

كما يمكن الاستفادة من المقتربات النظرية التي تناولت بالدراسة والتحليل بعض المناطق التي لها خصوصيتها الفريدة التي تميزها عن مناطق أخرى.

وفي ضوء التحديات والرهانات الكبيرة التي تواجه منطقة المغرب العربي في عصر العولمة وتشكل جيوبوليتيك عالمي جديد، يرى الباحث أن الوظيفية الجديدة والتي تربط بين السياسة والاقتصاد المقترب النظري الأنسب لتفعيل المشروع المغاربي، بحيث يتم الربط بين التنسيق والتعاون في المجالات الاقتصادية وبين ما يتحقق من اختراقات في مسارات تطبيع العلاقات الجزائرية-المغربية، وتسوية القضية الصحراوية وإعادة بناء الدولة في ليبيا وإنجاح مرحلة

الانتقال الديمقراطي في كل من تونس والجزائر، والاستقرار السياسي والتنمية في موريتانيا (هلال وإسماعيل، 1999، ص ص 473-494).

كما يمكن اعتماد مقتربات ومناهج أخرى في تفعيل التنظيم الإقليمي المغاربي كالكونفيدرالية والمقصود بها التنسيق الواسع والشامل في كافة الميادين مع الاحتفاظ بالاستقلال والسيادة كما يمكن اعتماد نظرية العمل الوطني المتوازن، وهي قيام كل دولة مغاربية بمفردها بتحقيق التنمية الوطنية مع إيجاد درجة معينة من التنسيق في السياسات الاقتصادية والقضايا الإستراتيجية كخطوات أساسية لتحقيق التكامل والاندماج الشاملين.

وعموما فإن المشروع المغاربي يتطلب عملا ممنهجا ومتدرجا يستفيد من أدوات ومقتربات نظرية مطورة ومحينة، ومن تدابير مؤسسية وتشريعية وقانونية، وتشبيكا للمصالح الاقتصادية وتقوية للروابط التكاملية، وصولا للتنسيق في القضايا السياسية والسيادية والإستراتيجية.

وهذا المسار ليس فقط ممكنا بل هو خيار إستراتيجي ووجودي تتوفر له مقومات وروابط حقيقية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

إنها تحديات ورهانات داخلية وإقليمية بأبعاد دولية وإستراتيجية، وخاصة أن منطقة المغرب العربي في قلب التنافس بين قوى دولية وإقليمية لأهداف مصلحية واستراتيجية.

تعيش منطقة المغرب العربي في الوقت الراهن تحت ضغط مخططات حقيقية ومكشوفة تستهدف الدول الوطنية في المنطقة المغاربية لتحطيمها وإعادة تقسيم وتفتيت الكيانات السياسية المغاربية.

كما يتعين أن يبدأ مسار التفعيل من خلال الدولتين الأساسيتين في منطقة المغرب العربي ونعني بهما الجزائر والمغرب، بحيث أن إصلاح وتطبيع العلاقات الجزائرية-المغربية هو الخطوة الأساسية والحاسمة لولوج مرحلة تفعيل الاتحاد المغاربي.

إن الخلافات الجزائرية-المغربية ليس قدرها الديمومة، وفي إطار جهود تفعيل الاتحاد المغاربي يمكن الاستفادة من بعض التجارب الاندماجية العالمية كالاتحاد الأوروبي مثلا، والدور الذي أدته الدولتان الرئيستان في إطلاقه وإيصاله مرحلة الاندماج والهوية الأوروبية وهما فرنسا وألمانيا، واللتان ورغم خلافاتهما وحروبهما ونزاعاتهما وارث التناحر بينهما لقرون توصلتا لمصالحة تاريخية كانت انعكاساتها ايجابية وحاسمة على البلدين وعلى الفضاء الأوروبي برمته.

فيما يتعلق بالجزائر، فإن الباحث يرى أنها تشهد حراكا شعبيا تاريخيا معول عليه للدفع نحو انتقال ديمقراطي وإقلاع حضاري بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالتحولات العميقة الجارية في المرحلة الراهنة وخاصة سيطرة تيار وطني محافظ على التوازنات الوطنية في النظام السياسي وفي المجتمع، كفيل بعودة جهود الجزائر لتفعيل الاتحاد المغاربي، علما أن هذا التيار هو توجه فكري وعقائدي مؤمن بأهمية وحدة المغرب العربي لاستكمال أهداف ثورة أول نوفمبر 1954.

إنه تحول تاريخي عميق بمثابة ثورة تحرير جزائرية ثانية وتداعياته أكيدة على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية عموما، وسياسة الجزائر تجاه المغرب العربي خصوصا، وعلى التوازنات الإقليمية عموما، وخاصة لجهة تحجيم النفوذ الفرنسي في الجزائر، وكل هذه التحولات التاريخية العميقة يمكن أن تدفع نحو تليين التوجهات الفكرية والسياسية والإستراتيجية تجاه المغرب، وبالتداعي المنطقي إصلاح وتطبيع العلاقات الجزائرية-المغربية، وتفعيل آلية العمل المغاربي المشترك.

في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ الجزائر، تبدو خيارات صانع القرار الجزائري متعددة، وخاصة الاتجاه نحو تقوية الجبهة الداخلية، وإنجاح الانتقال الديمقراطي، وكذلك مواجهة تحديات إقليمية ودولية.

وواضح أن التهديدات الإقليمية أصبحت متداخلة مع تهديدات وهواجس أمنية جزائرية تجاه الواجهة الشمالية – الغربية، حيث المستعمر السابق فرنسا

والتي لدينا معها منازعات الذاكرة والتاريخ والتنافر السياسي والتحديات الإستراتيجية، والنفوذ الفرنسي في منطقة المغرب العربي بنيوي حيث أن معطيات الجغرافيا السياسية للمنطقة المغاربية الواقعة تحت تأثير الفضاء المتوسطي، وهذا يجعل منها خاضعة للنفوذ الفرنسي وتحت تأثير كبير للطموحات الجيوسياسية والجيواستراتيجية لفرنسا.

والأخطر أن فرنسا لا تزال تؤدي أدوارا شبيهة بدورها الاستعماري التقليدي في منطقة المغرب العربي وامتداداته في الساحل والصحراء، بحيث أنها تشجع قوى وأطرافا تتبنى سياسات وأطروحات معادية للقيم والمصالح الجزائرية مثل ميليشيا حفتر في ليبيا، وهذا يؤثر على الأمن القومي الجزائري بعمق، ويؤثر على جهود الجزائر لتفعيل الاتحاد المغاربي وتشكيل قيادة اقليمية ترفع رهانات الأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة المغاربية.

بديهي أن دور الجزائر حاسم في تفعيل الاتحاد المغاربي وفي بناء منطقة مغاربية قوية ومزدهرة، كما أن المغرب كذلك لديه دور مركزي في إنجاح الجهود والمساعي الجزائرية والتجاوب معها، وخاصة أنه بدوره يشهد تحولات عميقة داخلية وإعادة تموقع إقليمي ودولي، بحيث ظهرت مؤشرات إيجابية على بداية فك ارتباطه بمحاور خليجية تؤدي أدوارا وظيفية سلبية وخطيرة خدمة للأجندات الغربية، نذكر منها اعتذاره عن استقبال ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في جولته المغاربية خريف 2018، وكذلك أزمته الديبلوماسية الأخيرة مع دولة الإمارات مطلع 2019.

إن هذه التحولات والمؤشرات تذهب بأن يرجع المغرب لجغرافيته وإقليمه، ويحتاج المسار التصحيحي لشجاعة وخطوات إضافية منها تليين مواقفه المتصلبة تجاه قضية الصحراء الغربية، واحترام حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وفق الشرعية الدولية والاتفاقيات الثنائية التي وقعها المغرب مع الممثل الشرعي للشعب الصحراوي جبهة البوليزاريو، وكذلك يتعين على المغرب مراجعة دستوره وخاصة ضرورة تحديد دقيق لحدوده الوطنية، والقطيعة مع السياسات التوسعية التي تجاوزها الزمن والتغيرات الجيو سياسية الإقليمية والدولية،

ويجدر التذكير أن الفصل 42 من الدستور المغربي لسنة 2011 ينص أن الملك هو ضامن استقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة، وواضح الأطماع التوسعية المدسترة في هذا الفصل من دستور المملكة المغربية.

إن تفعيل المشروع المغاربي وإيصاله نحو الاندماج والوحدة ليس ضرورة وطنية لدول المنطقة وضرورة مغاربية للنخب والشعوب فحسب، بل هو اختيار أمثل حتى لأنظمة دول المغرب العربي وصناع القرار في ظل تزايد الضغوط السياسية والديبلوماسية والاقتصادية والعسكرية من طرف قوى إقليمية ودولية، بحيث يُمكن اتحاد مغاربي اندماجي وحدوي من بناء علاقات متوازنة مع القوى الإقليمية والدولية، وحفظ المصالح الوطنية والمغاربية، وحل نزاعات المنطقة في إطار الفضاء المغاربي وتفويت الفرصة أمام القوى الخارجية الأجنبية الساعية لاختراق المنطقة واستغلال ثرواتها والسيطرة على إرادتها وتوظيفها لخدمة قيمها ومصالحها الإستراتيجية.

المشروع المغاربي يعتبر انجازا حضاريا بأبعاد تاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وإستراتيجية، وهي أبعاد تتداخل وتتكامل للدفاع عن قيم دول وشعوب المنطقة، وتحقق المصالح، وتمكن دول المنطقة من ولوج التأثير في توازنات إقليمية ودولية قيد التشكل، وتسمح للمنطقة المغاربية من التموقع في تفاعلاتها والدفاع عن قيمها ومصالحها.

إنه مشروع اندماجي ووحدوي، يتعلق مداه وأهدافه الإستراتيجية بمدى نجاحه في تحويل النظام الإقليمي المغاربي إلى الإقليم النموذج الجذاب، للتعاون والتنسيق مع الفواعل والفضاءات الأخرى في الفضاء الواسع العربي والإسلامي والإفريقي والآسيوي.

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة، وبعد عرض وتحليل المحددات والأسس الإستراتيجية للسياسة الخارجية الجزائرية ومكانة البعد المغاربي فيها، فإنه يتضح بشكل جلي موقع الاتحاد المغاربي في أجندة سياسة الجزائر الخارجية تماهيا مع مبادئ

وعقيدة الدولة الجزائرية التي تعتبر وحدة الشمال الإفريقي والمغرب العربي استكمالا لاستقلال الجزائر ولأهداف ثورتها.

كما أن بعث وتفعيل الاتحاد المغاربي يؤدي بالتداعي المنطقي إلى ترميم العلاقات المغاربية وتعزيز التفاعلات البينية بين دوله، وتقوية أواصر الأخوة والتعاون والتنسيق بين نخبه وشعوبه.

إن المشروع المغاربي هو هدف استراتيجي، وهو ليس آمال وطموحات مشروعة فقط، بل هو مشروع يصاغ من نخب وشعوب وفعاليات وصناع قرار المنطقة المغاربية، وتتوفر له مقومات ودعامات حقيقية وهائلة. فتفعيل الاتحاد المغاربي يتيح لدول منطقة المغرب العربي فضاء يملأ الفراغ الإستراتيجي، ويخلق توازنا في العلاقات الدولية للدول المغاربية.

إنه مسار تاريخي وضرورة إستراتيجية يحمل رهانات حقيقية متعلقة بالتأثير في التوازنات الإستراتيجية في منطقة شمال إفريقيا وغرب المتوسط وامتداداتها في المنطقة العربية والشرق الأوسط، بحيث أنه مشروع كفيل بإحداث كتلة ضخمة لديها مقومات الدين والجغرافيا والتاريخ والحضارة والمصالح والمستقبل قادرة على التأثير على توازنات إستراتيجية إقليمية، وهذا التأثير يمكن أن يندرج ضمن توجهات كبرى، دولية وإستراتيجية، ويتيح ذلك لدول المنطقة المغاربية ومجالاتها الحيوية وامتداداتها الحضارية هامشا للمناورة والتموقع، ويسمح لها بالدفاع عن قيمها ومصالحها.

في الأخير، نستخلص أن تفعيل الاتحاد المغاربي من خلال الجهود والمساعي الجزائرية، وتجاوب كافة الأطراف، يسمح لهذا المشروع الإقليمي الحيوي الواعد بأن يكون قاطرة للفضاء الحضاري العربي والإسلامي والآسيوي والإفريقي، ومن ثم تأدية دور فاعل وريادي في عملية إحياء الجنوب للإسهام والاستفادة من الجيوبوليتيك العالمي قيد التشكل.

قائمة المراجع:

أولا - المراجع باللغة العربية:

برقوق، محند. (2007). الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الخارجية، السياسة الخارجية الجزائرية بين تطلعات الداخل وضغوطات الخارج. الجزائر. جيجل، 5-6 نوفمبر 2007.

بلخيرات، حسين. (2017). السياسة الخارجية الجزائرية وتحولات النظام الدولي، https://bit.ly/2lC4v8E، تاريخ التصفح 22-04-2019.

بن عنتر، عبد النور. (2005). البعد المتوسطي للأمن الجزائري أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

بن عنتر، عبد النور. (2014). إشكالية التسلح في المغرب العربي. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 3، الصفحات 31-62.

بن عنتر، عبد النور. (2015). عن العلاقات المغاربية البينية، https://bit.ly/2m01uiw، تاريخ التصفح 22-04-2019.

دريس، نبيل. (2017). الاندماج المغاربي بين الاتفاقيات المشتركة والواقع الاقتصادي. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية. العدد 7، الصفحات 147-162.

عبد الحي، وليد. (2016). الصراع الدولي في منطقة المغرب العربي، https://bit.ly/2lCJF8O، تاريخ التصفح 24-04-2019.

عياد، محمد سمير. (2018). شروط بناء نظام إقليمي مغاربي. مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، العدد 3، الصفحات 12-44.

العيدي، موسى. (2017). السياسة الخارجية للجزائر تجاه إفريقيا 2000-2010، أطروحة دكتوراه، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

فرحاتي، عمر وأوشريف، يسرى. (2016). تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع.

قريقة، عبد السلام. (2004). دور الجزائر في إطار المغرب العربي، مذكرة ماجستير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

قيرة، إسماعيل وآخرون. (2009). مستقبل الديمقراطية في الجزائر، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

مركز الدراسات الاستراتيجية والديبلوماسية. (2018). التحولات الإقليمية الجديدة وانعكاسها على بلدان المغرب العربي، https://bit.ly/2jVmxSy، تاريخ التصفح 22-04-2019.

مشري، عبد القادر. (2007). النخبة الحاكمة في الجزائر (1989-2000)، أطروحة دكتوراه، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

هلال، علي الدين واسماعيل، محمود. (1999). اتجاهات حديثة في علم السياسة، مصر: المجلس الأعلى للجامعات.

المراجع باللغة الأجنبية:

Merouani, A. (2005). Le Maghreb stratégique Première partie, Italie (Rome): NATO Defense College, pp.17-30.